

آفاق العناقيد الصناعية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

## Prospects for industrial clusters to promote the SME sector

هند مهداوي

<sup>1</sup> جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، hind.mehdaoui@univ-temouchent.edu.dz

mehdaouihind3000@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/07/31

تاريخ القبول: 2023/07/30

تاريخ الاستلام: 2023/07/23

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى الاستراتيجيات و السياسات الجديدة المنتهجة من قبل السلطات العمومية الجزائرية المنادية بتشجيع الإنتاج الوطني المحلي. و يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخلية الأساسية لبناء نسيج اقتصادي متماسك قادر على تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن هذه المؤسسات تواجهها عدة عراقيل ومخاطر تحد من نموها وتطورها خاصة في ظل زيادة حدة المنافسة. كما يترتب عن تجمع هذه المؤسسات في إطار العنقود العديد من المزايا و يتيح لها الكثير من الفرص التي تمكنها من الدخول لأسواق جديدة و إدخال تحسينات وابتكارات سواء على العمليات الإنتاجية أو المنتجات. الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تصنيف JEL : E1 ; L2 ; L0

**Abstract:** The objective of the study is to address the new strategies and policies adopted by the Algerian public authorities to encourage local national production. The SME sector is the key to building a cohesive economic fabric capable of achieving economic growth. However, these institutions face several obstacles and risks that limit their growth and development, especially in light of the

increasing competition.

The clustering of these organizations has many advantages and offers many opportunities to enter new markets and to introduce improvements and innovations both in production processes and products.

**Keywords :** Industrial clusters, SME, SME in Algeria

**Jel Classification Codes:** L0 ; L2 ;E1

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: مهداوي هند

## 1. مقدمة:

استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي للعديد من الدول من خلال مساهمتها في فتح مناصب عمل جديدة و خفض معدلات البطالة، وتشجيع الإنتاج الوطني و الولوج إلى أسواق جديدة على المستوى المحلي و الوطني، فينعكس إيجابا على المستوى المعيشي للفرد، وتستطيع هذه المؤسسات تحقيق أهداف أسمى خاصة تحقيق الميزة التنافسية من خلال تجمعها على شكل عناقيد مما يفتح لها مجالات أوسع و آفاق أكثر.

ونظرا لما تزخر به العناقيد الصناعية The Industrial Clusters من مزايا وخصائص قادرة ليس فقط على تحقيق وفورات الحجم للمدخلات وتحقيق الحجم الأمثل لاستخدام الآلات و الطاقات الإنتاجية لمواجهة الطلبات كبيرة الحجم، ولكن أصبح قادر على تحقيق نوع آخر من الوفورات وهو وفورات التجمع، و التي كانت السبب في تميز دولة بعينها في صناعات معينة و تحقيق ميزة تنافسية دون غيرها من الدول.

إشكالية الدراسة : تتمحور إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي: كيف تساهم العناقيد الصناعية في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

فرضيات الدراسة:

➤ العناقيد الصناعية لها دور كبير في الرفع من القدرات الانتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

➤ تساهم العناقيد الصناعية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

➤ التعرف على مفهوم العناقيد الصناعية و نشأتها و تطورها؛

➤ التطرق إلى تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

➤ توضيح مساهمة العناقيد الصناعية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الدراسات السابقة

❖ دراسة زهير زواش، العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، ديسمبر 2014، حاول الباحث من خلال دراسته التطرق إلى دور العناقيد الصناعية على اعتبار أنها نموذج استرشادي يستعان به في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

❖ سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة لبعض تجارب البلدان النامية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى تطور التجمعات العنقودية و أهميتها على اعتبار أنها آلية مهمة في تحقيق الميزة التنافسية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التجمعات قد تنشأ تلقائيا في الدول النامية إلا أنها تحتاج إلى مبادرة و دعم حكوميين، كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تعمل بشكل منعزل.

❖ دراسة زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و

❖ المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 07، 2017، توضح الدراسة أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ناحية و أيضا إستراتيجية العناقيد الصناعية كأحسن أداة لتعزيز القدرات الإنتاجية و التنافسية لهذه الفئة من المؤسسات مستدلا بتجارب بعض الدول.

منهجية الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و إثبات صحة الفرضيات من عدمه، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة و التعرف على العناقيد الصناعية و أيضا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما قمنا باستخدام المنهج الإحصائي للتعرف على مدى تطور هذا القطاع (م ص م) خاصة في الجزائر، و أيضا مدى مساهمته في تحقيق الميزة التنافسية.

### 1. ماهية العناقيد الصناعية

أصبحت العناقيد الصناعية تلعب دورا بارزا في تحديد المقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في ظل العراقيل التي تواجهها مقارنة بالمؤسسات العملاقة.

#### 1.1 مفهوم العناقيد الصناعية

بدأت معالم هذا المفهوم عام 1990 عندما طرحه البروفسور Micheal Porter و ذلك من خلال كتابه الشهير الميزة التنافسية للأمم The Competitive Advantage Of Nations، و تعرف الأدبيات الاقتصادية العناقيد الصناعية بأنها:

✓ تجمعات جغرافية ( محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات و المؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين، بحيث أنها تتضمن المصنعين و الموردين للمدخلات الهامة، كمكونات الإنتاج و المعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة) زواش، (2014، ؛

✓ ووفق Doeringer & Terkla فإن العناقيد الصناعية عبارة عن تركيز جغرافي للصناعات يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك؛

✓ وحسب Sennett وSimmie العناقيد الصناعية هي تركيز لشبكة من المنتجين في منطقة جغرافية واحدة تربطها قواسم مشتركة وتعمل تحت نفس ظروف السوق (الطبيبي، 2016-2015، صفحة 84).

✓ تعرف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية التجمعات بأنها شبكة من الإنتاج، تنشأ نتيجة الترابط الشبكي المتين بين مؤسسات صناعية التي لها نشاطات متشابهة أو متكاملة و التي تقتسم العمل بما في ذلك المورددين، ووكلاء إنتاج المعرفة ( الجامعات، ومعاهد البحوث، الشركات الهندسية، مراكز يقظة تكنولوجية)، و العملاء، حيث تتشابك هذه الهيئات في علاقات تعاون ينتج عنها عنقود يمثل السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج) قوفي، 2017-2016، صفحة(72)؛

و يعتبر مفهوم العنقود مفهوما ديناميكيا و ليس ساكنا، حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات و التأثيرات الداخلية و الخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة و تطور و نمو العنقود باستمرار، و تعد الشركات الرائدة Entrepreneurial في إدارة و استخدام التكنولوجيا بمثابة القوة المحركة في هذا العنقود و تعتبر هذه العملية الديناميكية و غير المتوقفة مصدرا هاما لظهور آفاق إنتاجية عالية تختبئ في طيات التطبيقات التكنولوجية) عبيرات و بن النوي، 2013، صفحة(172). ويرى مايكل بورتر أن النمو الصناعي يجب أن يتجاوز الاعتماد على المزايا النسبية الكلاسيكية التي أشارت إليها النظرية الاقتصادية (كالأرض، الموقع، الموارد الطبيعية، الطاقة و حجم السكان المحلي)، و يقدم مفهوما أكثر واقعية وهو العناقيد أو مجموعة من الشركات المترابطة أو المتصلة ببعضها البعض في مجال معين، المورددين، الصناعات المتصلة، و المؤسسات التي تنشأ في أماكن محددة) زايري، 2017، صفحة(172).

## 1.2 سمات و خصائص العناقيد الصناعية

على الرغم من اختلاف أحجام و أشكال و أنواع العناقيد الصناعية في العديد من الدول، إلا أن هناك عدة سمات أساسية تتوفر في العناقيد أهمها:

- تجمع جغرافي لمؤسسات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة؛
- علاقات ترابط رأسية، و أفقية مبنية على تبادل السلع، و الخبرات و الموارد البشرية؛
- توافر خلفية اجتماعية، و سلوكية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية؛
- شبكة من المؤسسات و المعاهد العامة و الخاصة، التي تساند الكيانات الاقتصادية المختلفة، و التي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية

أعضاء السلسلة العنقودية، كالجامعات و المعاهد التعليمية) بعيو و دلول،-2015  
2016، صفحة(36).

### 1.3 أنواع العناقيد الصناعية

- تختلف العناقيد الصناعية حسب المفاهيم و المعايير التي ينظر بها للعنقود إلى عدة أنواع منها:
- ❖ العناقيد الصناعية حسب النشأة: يكون التجمع بشكل طبيعي (تلقائي) نتيجة لوجود تاريخ قديم للمؤسسة في هذه الصناعة أو نتيجة لتوفر الموارد الطبيعية و المواد الخام أو لوجود المهارات اللازمة لدى السكان، و يتميز هذا النوع بمعقولية التكلفة كما أن إنتاجه عادة ما تكون سريعة و على مستوى كبير من الموثوقية و لكن تنمية هذا النوع تستغرق وقتاً أطول و تكلفة أكبر، وهو ما برفع درجة المخاطرة في اختياره؛
  - ❖ العناقيد الصناعية حسب المنتج: من أجل فهم هذا النوع من العناقيد يمكن إعطاء أمثلة عن العناقيد الصناعية التالية: عنقود صناعة السيارات في ( ديترويت و جنوب ألمانيا)، أو عنقود خدمات مالية (لندن و نيويورك) أو خدمات سياحية و إعلامية (هوليوود)، أو عنقود صناعة الاتصالات (ستوكهولم في فنلندا) و غيرها من العناقيد (زرقيين و تواتية، 2014، صفحة(165)؛
  - ❖ حسب ديناميكية العمالة: و تنقسم العناقيد و فقا لتطور حجم العمالة إلى عناقيد في حالة نمو أو انخفاض أو استقرار، و يعتبر العنقود في حالة استقرار إذا كان التغيير في حجم العمالة يتراوح بين 10%+ و 10%-) عبيرات و بن النوي، 2013، صفحة(81).
  - ❖ العناقيد الصناعية حسب درجة التخصص: يصنف العنقود حسب درجة التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة، أو في تخصصهم بسوق جغرافي معين، أو بشريحة معينة من الأسواق و العملاء، وكمثال على ذلك صناعة الأحذية في شمال إيطاليا حيث يوجد عنقود متخصص في صناعة الأحذية يركز على التصاميم و الأسماء الجارية و يتمتع بمستوى عالي من الأجور و يستهدف المستهلكين مرتفعي الدخل، و في البرتغال هناك عنقود يعتمد على قصر دورة الإنتاج و مواكبة الموضة و يستهدف متوسطي الدخل في أوروبا، أما في الصين فإن التركيز يتم على كثافة الإنتاج في الأحذية منخفضة التكلفة و السعر؛

❖ العناقيد الصناعية حسب درجة الترابط: وحسب نوعية الترابط هناك نوعان:

أ- عناقيد مترابطة رئيسيا: وفيه يتكون العنقود من مؤسسة أو بضع مؤسسات كبيرة، ويمدها عدد كبير من المؤسسات الأصغر بمدخلات الإنتاج وهي علاقة قائمة بين مشتريين و بائعين كتجمعات صناعة السيارات،

ب- عناقيد مترابطة أفقيا: وفيه يتكون العنقود من عدد كبير جدا من المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي تنتج منتجات نهائية و تسوقها، وهي تشترك في التقنية و قوى العمل و المواردو ربما الأسواق(زواش، 2014, p. 66)،

#### 1.4.نشأة العناقيد الصناعية وتطور العلاقات الصناعية داخلها

لقد تزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات و المناطق الصناعية بعد بروز تجربة ناجحة عرفت باسم (إيطاليا الثالثة) في فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، ففي الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من إيطاليا (إيطاليا الأولى) الغني تاريخيا يعاني من أزمات اقتصادية حادة، و القسم الجنوبي الفقير (إيطاليا الثانية) يشهد نموا ضعيفا، استطاع القسم الشمالي الشرقي و الأوسط (إيطاليا الثالثة) تحقيق نمو سريع، وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) قوفي(2016-2017, p. 70) ، ومن الأوائل الذين اهتموا إليها بانياسكو 1977 و جاكومويكاتيني 1979 و سياستيانو بروسكو 1982 و سيلفيوغوليو 1982 و جورجيو فوا 1983 حيث بحثوا ظاهرة إيطاليا الثالثة التي أصبحت مشهورة، و يقر الباحثون أن الدور الهام الذي قامت به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الإيطالي هو إلى حد كبير حصيلة تنظيم الاقتصاد في شكل تكتلات أو عناقيد صناعية، و تمثل تجربة إيطاليا واحدة من أكبر تجارب العناقيد الصناعية نجاحا و لا تزال هي النقطة المرجعية الرئيسية في المناقشات الأكاديمية و مناقشات السياسة العامة التي تدور حول تكتلات الشركات الصغيرة و المتوسطة) عيبرات & بن النوي(2013, p. 80).

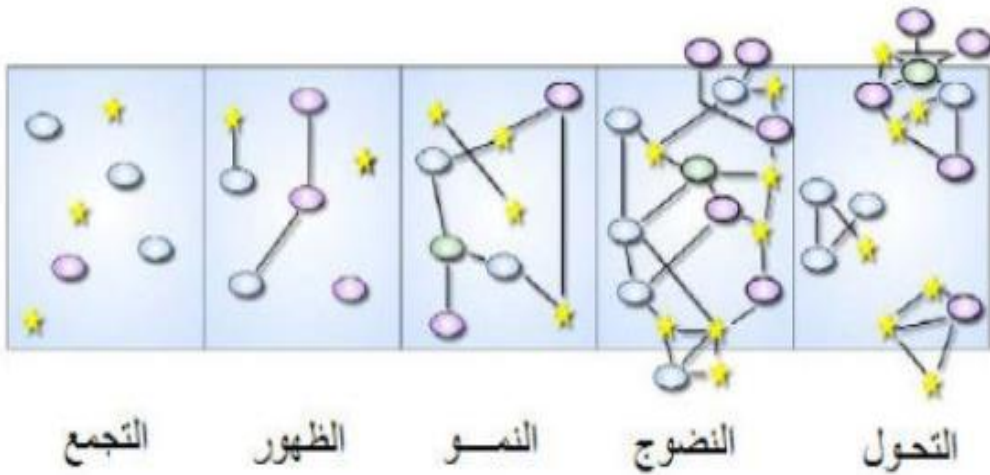
#### 1.5 مراحل تكون العناقيد الصناعية

تمر العناقيد الصناعية بدورات حياة شبيهة بدورة المنتجات الصناعية، فخلال دورة حياتها يمكن أن تضم إليها أو تختفي منها مجموعة من الشركات، و تتمثل هذه المراحل فيما يلي:

✓ مرحلة ما قبل تكون العنقود: يكون سلوك الشركات و الصناعة في هذه المرحلة بكونه مستقل إلى حد كبير و قليل التفاعل مع محيطه؛

- ✓ نمو العنقود: يولد العنقود من شركة أو شركتين في البداية، ويكون الحافز غما توفر مواد خام أو توفر عمالة ماهرة و رخيصة، وقد يكون بالصدفة البحتة، ويكون التعامل بين الشركات و المردين المحليين؛
- ✓ مرحلة الإقلاع: تزداد درجة التفاعل بين الشركات و المجتمع المحلي و المؤسسات البحثية و العلمية، حيث تبدأ عملية التراكم المعرفي داخل العنقود، بينما توفر المؤسسات المتخصصة الأبحاث و البنية الأساسية و التدريب المتخصص للعاملين؛
- ✓ مرحلة النضج و الاستقرار: عند استمرار نمو العناقيد الصناعية تصل إلى درجة التشبع من حيث المعرفة و المهارات و المعلومات، وقد يستمر نجاح بعض العناقيد لعود متتالية و تزداد درجة تنافسيتها باستمرار مثل: "عنقود الطباعة بألمانيا، و الصناعات الجلدية بإيطاليا و صناعة الشكولاتة في سويسرا" شريف و قودة، 2015، صفحة(143).

الشكل رقم 1 مراحل دورة حياة العناقيد





**المصدر:** عبود زرقين، تواتية الطاهر، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والأربعون، 2014، ص 167.

## 2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### 2.1 مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت جل الدراسات صعوبة التوصل إلى تعريف محدد و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتعود هذه الصعوبة إلى اختلاف هذا المفهوم في أنحاء بلدان العالم، وهذا لاختلاف التعريفات الوصفية لخصائص هذه المشروعات من حيث درجة تأثيره في السوق، شكل إدارته و ملكيته، ضف على ذلك بعض المعايير أهمها حجم العمالة و رأس المال.

✚ يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام معيار عدد العمال و الذي يعتبر معيارا مبدئيا، و تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملا عبيرات و بن النوي، 2013، صفحة(76) :

✚ أما الأمم المتحدة للتنمية و التجارة تعرف المشاريع الصغيرة التي عدد عمالها من 20 إلى 100 فرد، و المتوسطة التي يعمل بها من 101 إلى 500 فرد) شريف و قودة، 2015، صفحة (144) :

✚ أما اللجنة الأوروبية فقد ميزت بين المؤسسات بالتركيز على معيار حجم العمالة و استقلالية المؤسسة و رقم الأعمال و الحصيلة السنوية) بعلي و بنية، 2015، صفحة(122) .

### الجدول رقم 1 تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد تعديل ماي 2003

رقم الأعمال ( مليون يورو)	عدد العمال	نوع المؤسسة
أقل من 2	أقل من 10	المؤسسات المصغرة
أقل من 10	أقل من 50	المؤسسات الصغيرة
أقل من 50	أقل من 250	المؤسسات المتوسطة

**المصدر:** وهاب نعمون، و داد بورصاص، برنامج التأهيل الوطني (2010-2014) كمدخل للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع-الأفاق – و التجارب الناجحة يومي 19 و 20 أكتوبر 2015، جامعة 08 ماي 1945، ص 110.

أما التعريف المعتمد بالجزائر: " حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعرف في مادته الرابعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) نعمون و بورصاص، أكتوبر 2015، صفحة (110) بالشكل التالي:

### الجدول (2) تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	09-1	>20 مليون دج	>10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	>200 مليون دج	>100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	200 مليون - 2 مليار دج	100-500 مليون دج

المصدر: القانون 01\18 المؤرخ في 12\12\2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، المنشورة في 15 ديسمبر 2001.

## 2.2 أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هيمن الدور المتعاظم للمؤسسة الكبرى على الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن حتى نهاية السبعينات استنادا إلى الفكرة القائلة " الأكبر هو الأفضل"، إلا أنه مع نهاية السبعينات تغيرت الأفكار لصالح المؤسسة الصغيرة، و التي أصبحت محور الدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلفا في حجمه، في طريقة تسييره و استراتيجياته و معالجته للمشاكل المطروحة، و تشكل المؤسسات الصغيرة جزءا كبيرا من الاقتصاد القومي لغالبية الدول، حيث بلغت على سبيل المثال نسبة 90% من المؤسسات الاقتصادية في السوق السعودي، و 96% في جمهورية مصر العربية، و نسبة 97% في الهند و 71% في اليابان؛ و تتمثل مظاهر أهمية هذه المؤسسات فيما يلي:

- تحقيق التوظيف؛
- تحقيق التنمية الجهوية؛
- الوصول إلى مستويات التصدير) قوفي، 2016-2017، صفحة (52)؛

### 2.3 الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبرى، وتجعلها قادرة على المنافسة كما تؤهلها لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها:

- محدودية الانتشار الجغرافي: غالبا ما تتواجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على نطاق محلي أو جهوي، وذلك عكس المؤسسات الكبيرة التي تمتلك فرع على المستوى الوطني أو الدولي، وتعود محدودية الانتشار الجغرافي إلى انخفاض مستوى استثماراتها) عبرات و بن النوي، 2013، صفحة(77)؛
- قلة التدرج الوظيفي: تتميز هذه المؤسسات بقلة التدرج الوظيفي الذي يعكسه الهيكل التنظيمي البسيط و يعتمد على مستوى إشراف محدود وذلك اعتبارا لعدد عمالها، مما يساعد على سهولة و تمركز القرار بيد أصحابها؛
- الضالة النسبية لرأس المال: تعد قيمة رأس المال المستثمر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (أقل من 500 مليون دج) ضئيلة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدثون يمتلكون نصيبا من رأس المال، بصورته العينية أو النقدية و ذلك ما يخفف الأعباء المالية على البنوك و الهيئات التمويلية الأخرى سيما في ظل الأوضاع المالية التي تشهدها بلادنا؛
- صغر الحجم و قلة التخصيص في العمل: هذه الخاصية تساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية وحتى الدولية في ظل العولمة و انفتاح الأسواق، وتؤدي إلى سرعة الاستجابة لحاجيات السوق كتغيير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته فيكون أقل تكلفة منه في المؤسسات الأكبر حجما؛
- نظام معلوماتي بسيط: يتميز نظام المعلومات بسرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة فيها و بملاءمته لنظام القرار البسيط و الذي يعتمد على الخبرة و التقدير الشخصي، و استراتيجية رد الفعل أكثر من اعتماده على استراتيجيات مدروسة و مخططة مسبقا؛
- مستوى متدني أو متوسط للتقنية و الكفاءات البشرية: تستخدم هذه المؤسسات التكنولوجيا الأقل تعقيدا و تكلفة، نظرا لتخصصها في عدد محدود من عمليات التصنيع و لسهوله تدريب العاملين على استخدامها و التقليل من نفقات التعطيل و الصيانة و

لتعويض هذا النقص تلجأ إلى تشجيع روح الإبداع و الابتكار لتحسين الجودة و الوصول إلى التنافسية؛

- كثافة العمل: كونها وسيلة خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية، وهي فرصة للدولة النامية التي تشكو في الغالب من ارتفاع معدلات البطالة بها مع ما ينجر عن ذلك من ضعف و تراجع في الطلب (عبيرات و بن النوي، 2013، صفحة 78).

#### 2.4 واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد بلغ عدد الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لسنة 2014، ما عدده 820738 مؤسسة صغيرة و متوسطة تشغل حوالي 2082304 عاملا، مقسمة بين مؤسسات صغيرة و متوسطة خاصة، تشغل 2035219 عاملا، بنسبة تقدر بـ 97,74%، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام، فهي تشغل ما يقدر بـ 47085 مؤسسة أي ما نسبته (غدير، 2016-2017، صفحة 39) 2,26%.

الجدول رقم 3 عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية لسنة 2014

النسبة %	العدد	طبيعة المؤسسة	
58.76	482130	شخص معنوي	مؤسسات خاصة
18.49	151761	شخص طبيعي	خاصة
22.69	186303	مهن حرفية	
0.07	544	شخص معنوي	مؤسسات عمومية
100	820738	المجموع الكلي	

المصدر: غدير أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر -دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية) رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016-2017، ص 39.

من خلال الجدول السابق يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص هي المكون الرئيسي لهذا القطاع (99.93%) منها ما نسبته 58.76 % شخص معنوي و الباقي أما شخص طبيعي (مهن حرة) و ذلك بـ 18.49% أو مهن حرفية بنسبة 22.69%؛ أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و

المتوسطة التابعة للقطاع العام، بالرغم من أنه لا يتوفر بها عنصر الاستقلالية إلا أنها تدرج حسب إحصائيات الوزارة المعنية ضمن تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و هي تمثل نسبة ضئيلة) غدیر، 2016-2017، صفحة(40 تقدر بـ0.7%.

**الجدول رقم 04 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة 2010 إلى 2014**

2014	2013	2012	2011	2010	
829194	777259	711275	658737	618515	مؤسسات خاصة
544	557	557	572	557	مؤسسات عامة
820738	777816	711832	659309	619072	المجموع

المصدر: غدیر أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر - دراسة حالة الجنوب الشرقي ( ورقلة، الوادي، غرداية) رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016-2017، ص 40.  
 إن تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدى إلى تزايد عدد العمال أيضا، و الجدول الموالي يوضح تطور عدد العمال في القطاع:

**الجدول 5 تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة 2010 - 2014**

2014	2013	2012	2011	2010	
2035219	1869363	1800742	1676111	1577030	مؤسسات خاصة
47085	48256	47375	48068	48656	مؤسسات عامة
2082304	2001892	1776461	1724197	1625686	المجموع

المصدر: غدیر أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر - دراسة حالة الجنوب الشرقي ( ورقلة، الوادي، غرداية) رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016-2017، ص 40.

### 3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور العناقيد في زيادة كفاءتها

#### 3.1 الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من العراقيل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحد من قدرتها على المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي أهمها:

✓ صعوبات تمويلية: تعتمد هذه المؤسسات في الغالب على التمويل الذاتي مما يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية أو إصدار سندات للإقتراض، كما أن البنوك تتردد في منح قروض ائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل لعدم تمتعها بشخصية معروفة في الوسط التجاري:

✓ صعوبات تسويقية و إدارية: و تتمثل إجمالاً في انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية و هذا لعدم قدرة توفير على سوق المحلي أو الخارجي و عدم معرفة ذوق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل و غيرها؛ كما أن المستهلك يفضل المنتجات الأجنبية و هذا لعدة معايير من بينها المنافسة الشرسة و هذا لإغراق السوق بالسلع الأجنبية و بأسعار أقل من المحلية مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات:

✓ صعوبات فنية: عادة ما تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نظراً إلى قلة رأسمالها إلى استخدام أجهزة و معدات أقل تطوراً من التي تستعمل في المؤسسات الكبيرة إضافة إلى عدم اتباع أساليب الصيانة و الإنتاجية متطورة التي تؤدي إلى تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الخارجية) شريف و قودة، 2015، صفحة(145).

#### 3.2 السياسات اللازمة لخلق و تنمية العناقيد الصناعية:

يمكن تقسيم سياسات تمكين العناقيد الصناعية من أداء دورها في الاقتصاد القومي إلى مجموعتين: المجموعة الأولى: تتعلق المجموعة الأولى بمجموعة السياسات التي يجب اتباعها لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يمكن أن يتكون منها العنقود، فلا يمكن تنمية العنقود دون تنمية و مساندة

الوحدات الأساسية الداخلية فيه، و هي المؤسسات، فإن برامج المساعدة يجب أن تكون بينها درجة متطورة من العلاقات المؤسسية حتى يمكن أن تتعاظم فائدتها، بحيث تكون برامج التنمية التكنولوجية متسقة مع برامج التمويل، وبرامج تنمية مهارات العمالة، بحيث يؤدي الاختلاف في المستوى أو المحتوى أو عدم اتساق التوقيت يؤدي إلى فجوات بين المستوى التكنولوجي الذي يمكن أن تطبقه المؤسسة، و بين حجم التمويل المتاح و المستوى الفني للعماله:

المجموعة الثانية: هذه السياسات تساعد على خلق العناقيد و تأهيلها للقيام بدورها، وهنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة في نضوج العنقود، من خلال تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات مثل تشجيع التعاقد من الباطن و تشجيع تبادل المعلومات، و إنشاء مراكز تدريب مشتركة و مؤسسات مشتركة جديدة، يساهم فيها العمال في العنقود إضافة إلى آخرين من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود، أو من أجل التسويق الخارجي المشترك، أو لإنتاج مدخل و سيطله بصفة العمومية في العنقود.

أيضا على الدولة مسؤولية الربط بين العنقود الصناعي و نظام التطوير الوطني، وهو النظام الذي يضم ثالث: نظم التعليم و التدريب، و نظم الإنتاج و مؤسسات البحث العلمي و الجامعات، ذلك أن هذا الرابط هو الذي يدفع إلى تطوير العنقود و وصوله إلى مرحلة التنافسية العالمية (عبيرات و بن النوي، 2013، صفحة 87)، و عليها أن تحدد الأنواع المختلفة من العناقيد الصناعية الموجودة داخل اقتصادها، و تتعرف على مرحلة التطور التي وصل إليها كل منها، حتى لا يضر تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى بأحد العناقيد الهامة، إضافة إلى أن تصميم السياسة الاقتصادية يجب أن يكون في إطار رؤية واضحة لأطر عمل مختلف العناقيد الصناعية في الاقتصاد و أيضا في إطار رؤية متكاملة لخريطة العناقيد و لعلاقات الارتباط بينها) بعيو و دلول، 2016-2015، صفحة 38.

### الخاتمة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في مختلف الدول خاصة إذا ما تم تهيئة مختلف الظروف الاستثمارية و توجيه السياسات الاقتصادية و المالية نحو دعم هذه المؤسسات، و الجزائر في مساعيها الحالية حول إيجاد بدائل مستدامة عن قطاع المحروقات تسعى إلى تشجيع هذا القطاع و تنميته إلا انه من الضروري توفير مناخ أفضل من خلال:

✓ تطوير الجهاز المصرفي الجزائري و تنوع اختصاصاته؛

✓ خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على الثقة و الضمان لتشجيع تمويل

هذه المشروعات؛

- ✓ ضرورة إسهام الجمعيات المحلية في تكوين و إنشاء هذه المؤسسات كما هو معمول به في العديد من الدول؛
- ✓ ضرورة مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات بتخفيض الرسوم و الضرائب و الإعفاء منها في بعض الأحيان؛
- ✓ خلق توعية أكثر عن طريق كل وسائل الإعلام للتعريف بوجود صناديق وطنية لضمان المخاطر؛
- ✓ إعفاء المواد الأولية المستوردة من الرسوم الجمركية و التخفيف من الرسوم و الأعباء للأرباح المعاد استثمارها.
- ✓ ضرورة خلق دورات تكوينية لتمكين أصحاب المشاريع الاستفادة من تقنيات التسيير؛
- ✓ رسم سياسة تنموية وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية و الاحتياجات الفعلية للمجتمع الجزائري.

## 7. قائمة المصادر و المراجع

1. الصديق بعيو، و محمد طه دلول. (2015-2016). سبل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة- دراسة حالة الجزائر.- كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي.
2. بلقاسم زايري. (2017). العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية.
3. حمزة بعلي، و محمد بنية. (2015). تحديات السياسات الصناعية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع، الآفاق و التجارب الناجحة.
4. زهير زواش، . (ديسمبر، 2014). العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة..



5. سعاد قوفي. (2016-2017). التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة لبعض تجارب البلدان النامية.- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
6. سليمة أحمد غدير. (2016-2017). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر- دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية). كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير.
7. عبد الله الطيبي. (2015-2016). تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر. جامعة وهران 2: مدرسة الدكتورالية للاقتصاد و إدارة الأعمال.
8. عبود زرقين، و الطاهر تواتية. (2014). العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
9. عمر شريف، و كوثر سعاد قودة. (2015). دور العناقيد الصناعية في زيادة كفاءة أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الصادرات خارج المحروقات - الواقع و الآفاق و التجارب الناجحة.
10. مقدم عبرات، و مصطفى بن النوي. (جانفي، 2013). العناقيد الصناعية و دورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مجلة دراسات العدد الاقتصادي.
11. وهاب نعمون، و وداد بورصاص. (أكتوبر 2015). برنامج التأهيل الوكفي (2010-2014) كمدخل للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية. تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع و الآفاق و التجارب الناجحة. جامعة 8 ماي 1945.